مقالة خلق القرآن

بين المعتزلة ومعارضيهم

د. رشيد الخيون

أصبحت مقالة خلق القرآن في مقدمة المقالات الكلامية والعقائدية في الإسلام، منذ أن قال بها المتكلمان المقتولان الجعد بن درهم والجهم بن صفوان. ورغم كثرة القتلى بسببها ظلت تستهوي العديد من المفكرين، وما زالت مطروحة، بأشكال مختلفة، على موائد الجدل الفكري. وضعت أحاديث وأطلقت فتاوى ضد القائلين بها، فالحديث التالي جاء محذراً منها: «إن تعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم بألفي سنة، فلما سمعت الملائكة بالقرآن، قالت: طوبى لأمة ينزل عليها هذا، وطوبى لأجواف تحمل هذا، وطوبى لألسن تتكلم بهذا»[١]. وليس بعيداً أن يروي ناقضو تلك المقالة ما هو أعجب من ذلك.

فيما يخص تاريخ مقالة «خلق القرآن»، أن الجعد بن درهم كان من الأوائل في تبنيها. ويروى، من قبل أتباع أهل الحديث، أنه اقتبسها من «بيان بن سمعان عن طالوت بن أخت لبيد عن لبيد بن أعصم اليهودي»[٢]. وقال ابن كثير إن مصدرها «يهودي باليمن»[٣]. وما يتعلق بذلك الأصل المفترض، قال المفكر اليهودي موسى بن ميمون الأندلسي (ت ١٢٠٥م) في خلق التوراة: «ما أراك بعد وصولك لهذه الدرجة وتحقيقك أنه تعالى موجود، وواحد لا بوحدة، تحتاج إلى أن يتبين لك نفي صفة الكلام عنه، ولا سيما بإجماع أمتنا أن التوراة مخلوقة، والقصد بذلك أن كلامه المنسوب إليه مخلوق، وإن نسب إليه لكون ذلك القول الذي سمعه موسى الله خلقه، وابتدعه، كما خلق كل ما خلقه وابتدع»[٤]. لا نعتقد أن ما ورد على لسان ابن ميمون له علاقة بما ورد عن يهود اليمن، أو اليهود عامة، فلعله ورد بتأثير المعتزلة والإباضية في المفكر المذكور، والقائلين بخلق القرآن من المذاهب الأخرى، فتواجد هؤلاء في الشمال الأفريقي كان وما زال ملحوظاً. وليس لنا علم في جدل اليهود حول التوراة، فتوراتهم تؤكد أنها كلمات الرب، كَلّمَ بها موسى بن عمران، واعترف لهم القرآن بذلك. ولكن قصد من نسبوا خلق القرآن إلى أصول يهودية

التحريض على التصدي لها. وبعيداً عن هذا القصد، فإن الأخذ من اليهود وغيرهم من أهل الأديان الأخرى قد حصل في التشريع الإسلامي، والرواية التاريخية، والتي عرفت بالإسرائيليات. لكن أبا هاشم الجبائي (أحد شيوخ الاعتزال في القرن الرابع الهجري) أرجع بداية القول بخلق القرآن إلى الإمام أبي حنيفة النعمان، وهو يوم قتل الجعد بن درهم كان عمره حوالى العشرين عاماً. قال الجبائي: «في أيام الرسول وأيام الصحابة كان الناس على قولين: فمن لا يؤمن بالرسول يقول في القرآن: إنه فعلك يا محمد، وأنت بفصاحتك تورد علينا. وقال آخرون: بل هو من فعل الله، فلم هو من فعل محمد؟ بيّن أن هذا الخلاف حادث، ويقال إنه حدث أيام أبي حنيفة، وأصحابه أنكروا ذلك على من قاله»[5]. وعن علاقة أبي حنيفة بالمقالة، ورد عن سفيان الثوري: «قال لي حماد بن أبي سليمان: أبلغ أبا حنيفة المشرك أني منه بريء، وقال سليمان: ثم قال سفيان: لأنه كان يقول: القران مخلوق»[6]. وورد في المصدر نفسه عن سفيان بن وكيع أنه قال: «سمعت عمر بن حماد بن أبي سليمان، قال: أخبرني أبي قال: الكلام الذي استتاب فيه ابن أبي ليلى أبا حنيفة»، ويعني خلق القرآن. وقال القاضي أبو يوسف (أبرز تلاميذ أبي حنيفة): «ناظرت أبا حنيفة شهرين حتى رجع عن خلق القرآن». وحسب تعليق محققة كتاب «الإبانة عن أصول الديانة»، أن الاشعري كذّب هذه الروايات في نسخة مخطوطة من الكتاب المذكور. لكن ابن الجوزي في «فنون الأفنان في علوم القرآن»، يؤكد ضمنياً، أن أبا حنيفة كان يقول بخلق القرآن، حين عد أربعين فقيهاً ومحدثاً من رافضي هذه المقالة من الكوفيين، ولم يكن أبو حنيفة بينهم، وهو ليس بالمجهول حتى يسقط اسمه من بين أربعين. وإضافة إلى ذلك كانت لأبي حنيفة صلة مع أوائل القائلين بخلق القرآن مثل الجهم بن صفوان، وأنه كان راغباً في علم الكلام، وتبنى الرأي منهجاً له في الفقه، وهذا أقرب إلى فكرة خلق القرآن منه إلى رفضها، وبالتالي يتضح وقوفه إلى صف الفكر العقلي. وأغلب خلافاته مع فقهاء عصره كانت بسبب تبني مدرسة الرأي العراقية، مقابل مدرسة الحديث الحجازية، هناك العديد من الأدلة يشير إلى عداوة أهل الحديث المبكرة لأهل الرأي ثم الفكر العقلي، ومنها ما كان يقضي فيه الفقيه عبد الرحمن الأوزاعي (ت ١٥٧هـ). فكان الأخير من الناقمين على أبي حنيفة ومدرسته، وقد فسر سبب ذلك بقوله: «إنّا لا ننقم على أبي حنيفة أنه رأى، كلنا يرى، ولكننا ننقم عليه أنه يجيئه الحديث عن النبي فيخالفه إلى غيره»[7]. وكان قاضياً أيام هشام بن عبد الملك، وربما هو الذي أصدر الحكم بالجعد بن درهم، مثلما حكم بقتل غيلان الدمشقي.

وما ورد في تاريخ مقالة خلق القرآن كان مقبولاً إلى حد ما، فهي مسألة كلامية خلافية، ليس لها ظهور قبل نشأة علم الكلام، واشتد الصراع حولها وحول مقالة نفي القدر ونفي الصفات. فليس هناك معطيات مقنعة تؤكد طرحها من قبل، عدا أحاديث أكثر الظن كانت من الأحاديث الموضوعة لغاية النقض أو التأييد، تبنى نقلها طرفا الصراع، فكل منهما يريد سنداً نبوياً أو صحابيا يحتمي به،

حتى أن المعتزلة رغم عدم اهتمامهم برواية الحديث إلا أنهم في المسائل الخلافية سعوا إلى تأصيلها بأحاديث وظفها القاضي عبد الجبار في كتابه «المغني في أبواب التوحيد والعدل» لدعم حججه ضد الخصوم . ومن الروايات التي عززها أهل الحديث وأسندوها إلى ثقات ، رواية نسبت إلى سفيان بن عيينة عن عمر بن دينار ، جاء فيها : «أدركت الناس ، وكان أدرك أصحاب الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، فمن دونهم منذ سبعين سنة وكلهم يقولون : الله جل اسمه الخالق ، وما سواه مخلوق إلا القرآن فإنه كلام الله تعالى» . وورد في حديث يماثله كثيراً فتاوى الإمام أحمد بن حنبل ضد هذه المقالة ، جاء فيه «قال يحيى بن خلف : كنت عند مالك بن أنس ، رضي الله عنه ، فجاء رجل فقال : ما تقول فيمن يقول : القرآن مخلوق ، فقال : زنديق كافر ، اقتلوه»[٨] . وورد حديث وصفه أبو الخير السخاوي «من جميع طرقه باطل» : «القرآن كلام الله غير مخلوق فمن قال غير هذا فقد كفر» . وورد في صيغة أخرى : «القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فاقتلوه فإنه كافر»[٩] . هذه الأحاديث وما لحقها من فتاوى قاتلة تبناها أصحاب الحديث مبكراً ضد المعتزلة ومقالتهم في خلق القرآن .

ذكر أبو الحسن الأشعري[١٠] مقالات المجادلين بين مؤيد ورافض لخلق القرآن : قال هشام بن الحكم : «إن القرآن صفة لله ، لا يجوز أن يقال إنه مخلوق ولا خالق» . وقال زهير الأثري : «إن القرآن كلام الله محدث غير مخلوق ، وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد» . وقال معاذ التومني : «القرآن كلام الله ، وهو حدث ، وليس بمحدث ، وفعل وليس بمفعول ، وليس بخلق ولا مخلوق ،وإنه قائم بالله ، ومحال أن يتكلم الله سبحانه بكلام قائم بغيره ، كما يستحيل أن يتحرك بحركة قائمة بغيره» . وقال عبد الله بن كلاب : «إن الله سبحانه لم يزل متكلماً ، وإن كلام الله سبحانه صفة له قائمة به ، وإنه قديم بكلامه ، وإن كلامه قائم به» . وحجة الأخير لأن كلامه «ليس بحروف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير ، وأنه معنى واحد بالله عز وجل ، وأن الرسم هو الحروف المتغايرة ، وهو صورة القرآن» . وكانت هذه الحجة مماثلة لحجة المعتزلة في أن القرآن مخلوق ، لأنهم اعتبروا التجزئة والتبعض دليلاً على خلقه . ويتضح رأي الإمام محمد إدريس الشافعي من مناظرة جرت بينه وبين المعتزلي حفص الفرد (تعمد بعض مورخي الملل والنحل من أهل الحديث ذكر اسمه بالقرد) ، أحد أصحاب بشر المريسي ، أنه كفّر الفرد بعد أن قال : القرآن مخلوق . ويعلق السخاوي على رواية هذه المناظرة بقوله : «المناظرة دون الحديث صحيحة» . ويقصد الحديث الذي أجاز قتل القائل بمقالة خلق القرآن . وقال الإمام أحمد بن حنبل : «الذي أعتقده وأذهب إليه ، ولا أشك فيه أن القرآن غير مخلوق ، سبحان الله ، ومن يشك في هذا ، وأي كفر أكفر من هذا ، وأي كفر أشد من هذا؟ إذا زعموا أن القرآن مخلوق ، فقد زعموا أن أسماء الله مخلوقة ، وأن علم الله مخلوق . ولكن الناس يتهاونون بهذا ، ويقولون : القرآن مخلوق ويتهاونون به ، ويظنون أنه هين ، ولا يدرون ما فيه ، وهو الكفر ، وأنا أكره أن أبوح بهذا لكل

أحد ، وهم يسألون ، وأنا أكره الكلام في هذا ، فبلغني أنهم يدعون أنني أمسك»[11] . وقال ابن المبارك بن واضح ، من أصحاب الحديث : «إنا نستطيع أن نحكي كلام اليهود والنصارى ، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية (القرآن مخلوق)» .

وتراجع الأشعري عن الاعتقاد بخلق القرآن إلى صف أصحاب الحديث بقوله : «إن القرآن غير مخلوق من كتاب الله عز وجل ، وما تضمنه من البراهين ، وأوضحه من البيان ، ولم نجد أحداً ممن تحمل عنه الآثار وتنقل عنه الأخبار ، ويأتمر به المؤتمرون من أهل العلم يقول بخلق القرآن ، وإنما قال ذلك رعاع الناس ، لا موقع لهم»[12] . وكان الأشعري من القائلين بقول «الرعاع» حتى تمرد على الاعتزال ، وتبنى فتاوى قتل القائلين بخلق القرآن ، في كتابه «الإبانة» ، منها : «من قال بخلق القرآن فهو مرتد يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل» . وقال ابن حزم الظواهري جامعاً في معارضته بين المعتزلة والأشاعرة : «إننا نسألهم عن القرآن أهو كلام الله أم لا؟ فإن قالوا : ليس هو كلام الله كفروا بإجماع الأمة ، وإن قالوا : بل هو كلام الله ، سألناهم عن القرآن أهو الذي يتلى في المساجد ويكتب في المصاحف ، ويحفظ في الصدور ، أم لا؟ فإن قالوا : لا ، كفروا بإجماع الأمة» ثم قال : و«أما الأشعري فيلزمهم في قولهم أن كلام الله غير الله ، ما ألزمناهم في العلم ، وفي القدرة سواء بسواء ، مما تقصيناه قبل هذا (...) وأما قولهم ليس لله تعالى إلا كلام واحد ، فخلاف مجرد لله تعالى ، ولجميع أهل الإسلام»[13] . ويوجز القاضي عبد الجبار قول الأشعري ، الذي تصدى له ابن حزم ، بالعبارة :«أن القرآن قديم : لا يقال فيه هو الله ، ولا غير الله ، ولا هو هو»[14] . وقال ابن تيمية : «القرآن كلام الله ليس بمخلوق» ورد ذلك في نص طويل بحث فيه معنى النزول ، وما ورد عند الجهمية بمعنى الخلق[15] .

وجمع القاضي الباقلاني رأي الأشاعرة مع أصحاب الحديث بقوله : «إن الله تعالى متكلم ، له كلام عند أهل السنة والجماعة ، وإن كلامه قديم ليس بمخلوق ولا مجعول ولا محدث ، بل كلامه قديم صفة من صفات ذاته ، كعلمه وقدرته وإرادته ، ونحو ذلك من صفات الذات . ولا يجوز أن يقال كلام الله عبارة ولا حكاية ، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق ، ولا يجوز أن يقول أحد : لفظي بالقرآن مخلوق ، ولا غير مخلوق ، ولا إني متكلم بكلام الله»[16] . وتؤكد أحاديث أئمة الشيعة الاثني عشرية على رفض مقالة خلق القرآن ، دون اتخاذ موقف عدائي ضد قائليها ، منها ينقل صاحب «بحار الأنوار» عن الشيخ الصدوق قولاً للإمام علي بن موسى الرضا ، ردّ فيه على سائل قال : «أخبرني عن القرآن أخالق أو مخلوق؟» ، فكان الجواب : «ليس بخالق ولا مخلوق ، ولكنه كلام الله عز وجل» . كما قال الإمام موسى الكاظم : «أما إني لا أقول في ذلك ما يقولون ، ولكني أقول : إنه كلام الله عز وجل» . ومن الذين وقفوا بين بين المتكلم حسين الكرابيسي ، وكان على خلاف مع الإمام ابن حنبل ، فهو القائل : «القرآن ليس بمخلوق ، ولفظي به مخلوق ، وقراءتي له مخلوقة»[17] . ومن سخرية أصحاب الحديث بالمتكلمين من القائلين بخلق القرآن ، أن بهلول القاضي قال للجعد بن درهم :

«أحسن الله عزاءك في قل هو الله أحد ، فإنها ماتت! قال : كيف تموت؟ قال : لأنك تقول : إنها مخلوقة ، وكل مخلوق يموت»[١٨] .

لم يردد المعتزلة قول جهم بن صفوان الجبري الخالص : «إن القرآن جسم ، وهو فعل الله» ، ولم يأخذ ابن الراوندي عنهم قوله : «القرآن معنى من المعاني ، وعين من الأعيان ، خلقه الله عز وجل ليس بجسم ولا عرض» ، ولا ضرار بن عمرو : «القرآن من الله خلقاً منا قراءةً وفعلاً ، لأني أقرأ القرآن ، والمسموع هو القرآن ، والله يأجرني عليه ، فأنا فاعل والله خالق» . لكنهم تعاملوا مع القرآن ككتاب سماوي ، أنزله الله عبر وحي ، لم يكن كلام الله على الحقيقة ، بل هو المخلوق في زمانه ومكانه وحاجته .

لقد هيأ المعتزلة لمقالة خلق القرآن أجواء فكرية مرتبطة بمقالاتهم الأخرى ، وهي : نفي القدر ونفي الصفات ، إضافة إلى أنهم سعوا إلى تحقيقها عملياً بعد قربهم من الدولة الممثلة آنذاك بشخص المأمون . قال القاضي عبد الجبار : «الذي يذهب إليه شيوخنا أن كلام الله عز وجل من جنس الكلام المعقول في الشاهد ، وهو حروف منظومة وأصوات مقطعة ، وهو عرض يخلقه الله سبحانه في الأجسام على وجه يسمع ، ويفهم معناه ، ويؤدي الملك ذلك إلى الأنبياء ، بحسب ما يأمر به عز وجل ، ويعلمه صلاحاً . ويشتمل على الأمر والنهي ، والخبر وسائر الأقسام ، ككلام العباد .ولا يصح عندهم إثبات كلام محدث مخالف لهذا المعقول أيضاً ، على ما يقوله بعضهم مع أن كلام الله قائم بنفسه (...) ولا خلاف بين جميع أهل العدل في أن القرآن مخلوق محدث مفعول ، لم يكن ثم كان ، وأنه غير الله عز وجل ، وأنه أحدثه بحسب مصالح العباد ، وهو قادر على أمثاله ، وأنه يوصف بأنه مخبر به ، وقائل وآمر وناه من حيث فعله ، وكلهم يقول : إنه عز وجل متكلم به»[١٩] . وجمع الجاحظ في كتاب «خلق القرآن» رأي المعتزلة بقوله : «القرآن على غير ذلك جسم وصوت ، وذو تأليف ، وذو نظم وتقطيع وخلق قائم بنفسه ، مستغن عن غيره ، ومسموع في الهوى ، ومرئي في الورق ، ومفصل وموصول ، ذو اجتماع وافتراق ، ويحتمل الزيادة والنقصان ، والفناء والبقاء ، وكلما احتملته الأجسام ووصفت به الأجرام كل ما كان ذلك فمخلوق في الحقيقة دون المجاز»[٢٠] . وتشير عبارة القاضي عبد الجبار «أحدثه بحسب مصالح العباد» إلى التغيير حسب مصالح الناس ، بمعنى أنه ليس هناك نص ثابت في كل زمان ومكان ، فمصالح العباد لا تتوقف عن التبدل ، وهذا لا ينسجم مع طبيعة الله الثابتة . أما عبارة الجاحظ «يحتمل الزيادة والنقصان» فتشير إلى تاريخ القرآن والخلافات في جمعه وتدوينه وتنقيطه وقراءته ، كذلك لا ينسجم هذا الخلاف مع طبيعة كلام الله القديم .

واحتج المعتزلة ، لخلق القرآن ، بآيات قرآنية يشير ظاهرها إلى خلاف ما ذهبوا إليه ، وكأنهم أرادوا قطع الطريق على من سيلجأ إلى هذه الآيات في الرد عليهم . ومن هذه الآيات «ومن قبله كتاب موسى» (الأحقاف/١٢) ، «وكان أمر الله مفعولاً (النساء/٤٦) ، «يدبر الأمر في السماء إلى الأرض

(الأنبياء/٥٠) «إنا نحن أنزلنا الذكر وإنا له لحافظون» (الحجر/٩) «وهذا ذكر مبارك أنزلناه» (الأنبياء /٥٠) و«كلم الله موسى تكليماً» (النساء/١٦٤) . وقال القاضي مؤولاً الآية الأخيرة ، وهي أكثر الآيات تعبيراً عن أن القرآن كلام الله : «يدل على حدوث كلامه ، لأن كلّم يقتضي أنه أحدث كلاماً كلم به غيره حادث ، لأن المصادر لا تكون إلا حادثة» .

واحتج المعتزلة أيضاً بأحاديث نبوية ، منها : «كان الله ولا شيء ثم خلق الذكر» ، و«ما خلق الله عز وجل من سماء ، ولا أرض أعظم من آية الكرسي في البقرة» ، «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم» . وجادل القاضي رافضي خلق القرآن بقوله : «إذا جاز كون القرآن قديماً مع كونه أشياء كثيرة مختلفة متجزئة متبعضة ، فما الذي يمنع من كون الإنسان على ما يختص به من التركيب والتصوير قديماً . وقال أيضاً : «وما قدمناه من أن إضافة الكلام إلى المتكلم لا تكون إلا من حيث فعله ، يمنع كون كلامه تعالى قديماً ، كما يمنع من كون الإحسان والإنعام قديماً ، على أن تجويز جسم قديم من جنس هذه الأجسام ، وتجويز ذلك يبطل طريق معرفة حدوث الأجسام ، وذلك يؤدي إلى ألا تصح معرفة القديم تعالى أصلاً ، فضلاً عن كلامه . ويوجب ذلك تجويز حركة قديمة من جنس الحركات المحدثة ، وإثبات معان من جنس الأعراض كلها قديمة معه ، وفي هذا فساد الطريق إلى معرفة حدوث الأعراض والأجسام والقديم»(٢١) . ومثل نفيهم للصفات ، حتى لا تكون شريكاً لله بقدمه ، نفى المعتزلة قدم كلامه بالمنطق التالي : «إن كلامه تعالى لو كان قديماً لوجب كونه إلهاً ، وإن ما شاركه في هذه الصفة (القدم) فيجب كونه مشاركاً في سائر الصفات الذاتية» . وقال القاضي مستفيداً من تناقض الأشاعرة ، حينما جعلوا كلامه تعالى غيره مع أنه قديم غير مخلوق ، حسب ما يدعون : «لو ثبت أن القرآن غير الله تعالى ، لأنه يختص بصفات تستحيل على الله ، لأنه متجزئ ، متبعض ، له ثلث وربع ، مدرك مسموع ، محكم مفصل ، أمر ونهي ، ووعد ووعيد ، وقد تعبدنا بتلاوته وحفظه ، وكان كذلك يستحيل عليه تعالى ، وما يصح على القديم سبحانه من كونه قادراً عالماً سميعاً بصيراً يستحيل عليه ، وذلك يوجب كونه مخالفاً للقديم عز وجل ، فبأن يكون غير الله أولى» .

ومثلما استظل المعتزلة بآيات قرآنية وأحاديث نبوية ، لتأكيد صحة مقولتهم في خلق القرآن ، استظل الأشاعرة بنصوص كثيرة لتثبيت وجهة نظرهم المعارضة ، ومنها الآيات والأحاديث نفسها . فقال الباقلاني في هذا المضمون : «والذي يدل على نفي خلق القرآن من القرآن قوله تعالى : إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون» . فلو كان القرآن مخلوقاً ، لكان مخلوقاً بقول آخر ، وذلك يوجب أن لا يوجد من الله تعالى فعل أصلاً ، إذا كان لا بد أن يوجد قبله أفعال ، هي أقاويل لا غاية لها ، وذلك محال باتفاق منا ومنهم (المعتزلة)(٢٢) . ومن الأحاديث النبوية التي احتج بها الباقلاني لتفنيد مقالة الخلق : «إن أبا الدرداء لما سأل الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، عن القرآن فقال : كلام الله غير مخلوق»(٢٣) . واحتج الباقلاني أيضاً بقول للإمام علي بن أبي طالب يرد به على من طالبه

بنقض التحكيم مع معاوية : «والله ما حكّمت مخلوقاً ، وإنما حكّمت القرآن»[٢٤] . والباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) الذي عاصر جامع «نهج البلاغة» الشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) حيث كانت وفاتهما بفارق ثلاث سنوات وكلاهما سكن بغداد ، أخطأ في نص الخطبة (١٢٥) ، أو أنه صحّفها لتكون مناسبة لرأيه ، أو هناك عذر آخر لا نعرفه . فهي كما وردت في نهج البلاغة : «إنّا لم نحكم الرجال ، وإنما حكّمنا القرآن إنما هو خط بين الدفتين ، لا ينطق بلسان ، ولا بد له من ترجمان ، وإنما ينطق عنه الرجال» . وبهذا اختلف المعنى ، وسقطت حجة الباقلاني بقول علي بن أبي طالب . وتحت عنوان «إثبات صفة الكلام» ذكر أحمد البيهقي آيات وأحاديث كثيرة يشير ظاهرها إلى أن القرآن كلام الله قديم لا محدث ولا مخلوق . فمن الآيات : «قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لَنَفِدَ البحرُ قبل أن تنفدَ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا» (الكهف/ ١٠٩) ، «فأجره حتى يسمع كلامَ الله» (التوبة/ ٦) ، «يسمعون كلام الله ثم يحرفونه» (البقرة/ ٧٥) ، «يريدون أن يبدلوا كلام الله (الفتح/١٥) ، «لا تبديل لكلمات الله» (يونس/٦٤) . «وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته» (الأنعام/١١٥) . وذكر البيهقي من الحديث النبوي أيضاً : «تكفل الله تعالى لمن جاهد في سبيله لا يخرجه من بيته إلا في سبيل الله وتصديق كلمته»[٢٥] . وعلى العموم ، مال الأشاعرة ومن رفض مقولة خلق القرآن إلى الاحتجاج بالقرآن والحديث النبوي على المعنى الظاهر . لكن المعتزلة ومن أيد مقالتهم ردوا بالاحتجاج نفسه مع تأويلهم النصوص . فالمعتزلة لا ينظرون إلى القرآن إلا صفة من صفات الفعل ، أي أن الله خلقه بفعله ، وهو ليس كلامه القديم ، وإن اعترف بعضهم كونه كلام الله فقد أكدوا خلقه لكلامه . فعلى سبيل المثال ، قال الجاحظ مناظراً أحد الدهريين : «وفي كتابنا المنزل الذي يدلُّنا على أنه صدق نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد ، مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به»[٢٦] . ولعلَّ اختلاف الناس حول القرآن ، نزوله وظروف جمعه وإحصائه وتعدد قراءاته ، كان عاملاً مستوراً وراء تبني المعتزلة لمقالة خلق القرآن . هذا إضافة إلى أن الكلام صفة للموصوف لا يجوز ، حسب منطق نفي الصفات ، وصف الله بها .

أما صفة المقالة الرسمية في زمن المأمون ، فلا يسعنا التفصيل بها ، أكثر من الإشارة إلى مسؤولية المأمون الكاملة عنها . فما حدث فيها من تشدد وعذاب لأهل الحديث لم يكن أكثر من إصرار الدولة ممثلة بالمأمون ، وتأييد المعتزلة لها . والذي يبحث في خلفية شدة أهل الحديث على المعتزلة أيام المنصور والرشيد ، الذي لم يسلم معتزلي من الاعتقال في زمنه ، وإن من أهل الحديث من كان يحضر محاكماتهم شاهداً بالكفر عليهم ، سيجد تلك الشدة وراء قوة تأييد المعتزلة لقرار المأمون ثم المعتصم والواثق ، والعكس ليس صحيحاً . كذلك أن للمعتزلة شهادتهم فيما قيل عن تجاوزات على أهل الحديث أيام الامتحان بخلق القران ، وردت مفصلة في كتاب «خلق القرآن» للجاحظ .

الهوامش

(١) ـ الهندي ، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، حديث رقم ٢٨٧١ .

(٢) ـ ابن منظور ، مختصر تاريخ بن عساكر ، تحقيق مأمون الصاغرجي ، بيروت ، دار الفكر ، ٦ ص ٥١ .

(٣) ـ البداية والنهاية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ٩ ص ٣٦٤ .

(٤) ـ دلالة الحائرين ، ترجمة حسين أتاي ، مكتبة الثقافة الدينية ، ١ ص١٦٣ .

(٥) ـ القاضي عبد الجبار ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، تحقيق فؤاد سيد ، الدار التونسية ، ص١٥٧ .

(٦) ـ الأشعري ، الإبانة عن أصول الديانة ، تحقيق فوقية حسين محمود ، القاهرة ، دار الأنصار ١٩٧٧ ، ص٥٩٠ .

(٧) ـ ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، بيروت ، دار الجيل ١٩٧٢ ص٥٢ .

(٨) ـ فنون الأفنان في علوم القرآن ، تقديم أحمد الشرقاوي إقبال ، الدار البيضاء ١٩٧٠ ، ص٢٥ .

(٩) ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، تحقيق عبد الله الصديق ، بيروت دار الكتب العلمية ١٩٧٩ ، ص٣٠٤ .

(١٠) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق هلموت ريتر ، دار شتاير ، ١٩٨٠ ص ٥٨٢ ـ ٥٩٩ .

(١١) ـ الإبانة ، ص ٨٧ ـ ٨٩ .

(١٢) ـ المصير نفسه ، ص ٩٦ .

(١٣) ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل ، بيروت ، دار الندوة الجديدة ، ١ص٣ ـ ٥ .

(١٤) ـ المغني في أبواب التوحيد والعدل ، مصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦١ ، ٧ص٤ .

(١٥) ـ انظر : مجموعة الرسائل الكبرى ، رسالة الفرقان بين الحق والباطل ، مصر ، المطبعة العامرة الشرقية ١٣٧٣ هـ ، ص ٢١٨ .

(١٦) ـ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، القاهرة ، مؤسسة الحلبي ١٣٧١ هـ ، ص٧١ .

(١٧) ـ الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، دار الكتاب العربي ، ٨ص٦٤ .

(١٨) ـ ابن نباتة المصري ، سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٦٤ ، ص ٢٩٣ .

(١٩) ـ المغني ، ٧ص٣ .

(٢٠) ـ كتاب خلق القرآن ، مخطوط ، المكتبة البريطانية ، Or ٣١٣٨ .

(٢١) ـ المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٢٢) ـ كتاب التمهيد ، تحقيق رتشرد يوسف ، بيروت ١٩٥٧ ، ص ٢٣٧ .

(٢٣) ـ الإنصاف ، ٧٢ .

(٢٤) ـ المصدر نفسه ، ٧٢ .

(٢٥) ـ الأسماء والصفات ، تحقيق عبد الله الحاشدي ، جدة ، مكتبة السوادي ١٩٩٣ ، ص ٤٧٨ .

(٢٦) ـ الحيوان ، مصر ، مكتبة البابي الحلبي ، ١٩٤٠ ، ٤ص٩٠ .